المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

# LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

## المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

26/02/2013

# الفقر وغياب سياسة تعليمية ناجعة يفاقم ظاهرة زواج القاصرات بالبوادي

أمينة الفيلالي تحولت الى رمز لظاهرة زواج القاصرات

شكل موضوع «إشكالية زواج الفتاة القاصر» محور يوم دراسي نظمته جمعية نور للتضامن مع المرأة القروية، يوم السبت بنادي الفروسية بمدينة بني ملال، بدعم من «مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية»، بمشاركة الرابطة الديمقراطية فرع بني ملال، واللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بني ملال خريبكة وفاعلين حقوقيين.

وانكب المشاركون في هذا اللقاء على مناقشة شريط فيديو قصير حول «زواج الفتاة القاصر» من إنجاز الجمعية، ومناقشة موضوع زواج الفتاة القاصر في ظل مدونة الأحوال الشخصية والإحصائيات الوطنية منها والدولية التي تفيد أن زواج القاصرات ظاهرة شائعة في المجتمع انتشرت بسبب الثقافة السائدة في الأوساط الشعبية التقليدية التي ترى في الزواج حصنا ومالا طبيعيا للفتاة حتى قبل بلوغها.

وقالت رئيسة الجمعية أنيسة نقراشي، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، إن هاته الإحصائيات والبحوث المنجزة في الموضوع تؤكد أن الفوارق الاجتماعية، خاصة في العالم القروي، تؤثر سلبا على القدرات الاقتصادية للأسرة وغالبا ما تكون الفتيات ضحية هذا الوضع فيحرمن من التعليم، ما يدفع الأسر إلى تزويجهن ولو في سن مبكرة بسبب العوز.

وأكدت أن السبب الرئيسي في انتشار هذه الظاهرة هو غياب سياسة تعليمية تهم الفتيات بصفة خاصة، وضعف الاستثمار في التربية في العالم القروي الذي يؤدي إلى اتساع فجوة التمدرس بجميع المستويات ويحد من فرص الفتيات في التربية والتعليم، مبرزة أن خطورة الأمر تزداد بلجوء عدد من العائلات، خاصة في القرى، إلى تزويج بناتهم بالفاتحة ما ينعكس سلبا على الأطفال، وهو ما أدى بوزارة العدل وجمعيات المجتمع المدني إلى إطلاق حملات تحسيسية عديدة لحث الأزواج على ثبوت الزوجية قانونيا.

من جهته، أشار قاسم هنتور، مستشار لدى الجمعية، إلى سلبيات زواج الفتاة القاصر منها الحرمان من استكمال تعليمها الابتدائي والثانوي، ومصادرة حقها في اختيار شريكها في الحياة الزوجية، والتعرض لحالات صحية خطيرة ونفسية صعبة، والضرر بجسدها غير القادر على تحمل الحمل والولادة، وتحمل مسؤوليات وأعباء فوق طاقتها والتعرض إلى الخلافات الزوجية والعنف العائلي، ومصادرة حقها في النمو العاطفي والعقلي والصحي السليم، وحقها في التمتع بالحياة وبصباها.وأبرز أن مدونة الأسرة كانت لبنة نضال المجتمع المدني والحقوقي خاصة الجمعيات النسائية، حيث كرمت المدونة المرأة وجعلتها متساوية مع الرجل في سن الزواج وتحديده في 18 سنة (المادة 19)، عملا ببعض أحكام المذهب المالكي مع تخويل القاضي إمكانية تخفيضه في الحالات المبررة في المادتين 20و21 من المدونة.

وأشار بالمناسبة إلى أن الجمعيات الحقوقية والمجتمعالمدني تدعو إلى حذف المادتين 20و21 من المدونة وتجريم زواج القاصرات مع سن عقوبة لكل من زوج فتاة قاصرا (الأب أو الوالي الشرعي)، وتوحيد مسطرة زواج القاصر في جميع محاكم المملكة.

10331/5

# ندوة حول الجهوية بالمغرب

المساء 19961/7

نظمت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالحسيمة الناظور بمقر جهة تازة الحسيمة تاونات بمدينة الحسيمة، ندوة حول موضوع «الجهوية بالمغرب .. تحديات ورهانات». وعرفت الندوة مشاركة مجموعة من الباحثين والأساتذة، في إطار تفعيل البرنامج السنوي للجنة في مجال إثراء الفكر والحوار والديمقراطية في مجال حقوق الإنسان، كما تناولت الندوة موضوع الجهوية، مستحضرة مسارها التاريخي منذ سنة 1971، تاريخ الإقرار القانوني للجهوية، وانتهاء بتقرير اللجنة الاستشارية حول الجهوية سنة 2011. وناقشت الندوة هذا الموضوع من زوايا متعددة أبرزها «الأسس الثقافية للجهوية الموسعة بالمغرب» و«الجهوية في المغرب .. تشخيص وتوقعات» و«الجهوية بالمغرب بين الثوابت الديمقراطية والهاجس الأمني»، و«الجهوية وأسئلة التنمية الديمقراطية».

# الخطابي إرث ريفي أم مغربي؟

996/7

■ الرباط – اسماعيل حمودي ■

غياب ممثلي أغلبية الأحزاب السياسية عن حضور الندوة الوطنية ليوم أول أمس عن ذكرى خمسينية محمد بن عبدالكريم الخطابي أثار استياء كبيرا في وسط الحضور الوازن للمثقفين والجامعيين والحقوقيين، وأعاد طرح سؤال كبير بين الحاضرين: الخطابي إرث ريفي أم مغربي؟. علي الإدريسي، مفكر وباحث في التاريخ، كان من بين الذين طرحوا هذا السؤال، حينما وجد نفسه شبه وحيد في الجلسة التي قدم فيها ورقة رئيسة حول «كيف يستحضر السياسي ذكرى الخطابي»، كان مقررا أن يناقشه فيها ممثلو ثمانية أحزاب رئيسية، حضر عنها ثلاثة فقط، مما جعله يشبه نفسه بـ«الساعي الغياط الذي يفعل ذلك لوجه الله، وليس لأنه في حاجة إلى مساعدة من أحد».

### الخطابي: إرث ريفي أم مغربي

رغم مرور نصف قرن على وفاة قائد الثورة الريفية، محمد بن عبدالكريم الخطابي، بالقاهرة في مصر، ودخول المغرب مع الملك محمد السادس زمن الإنصاف والمصالحة، يبدو أن الخطابي لازال يزعج. أحمد الحمداوي، أستاذ جامعي وناشط مدني، قال عن ذلك إن غياب الأحزاب السياسية عن اللقاء الوطني الذي نظمه مركز الذاكرة المشتركة من أجل الديمقراطية والسلم وجمعية الريف للتضامن والتنمية، يؤكد أن «المجاهد الخطابي لازال يشكل عقدة للسياسيين»، واعتبر أن ذلك هو «سر محاصرته»، مشيرا إلى أنه قبل الفترة الراهنة «كان ممنوعا الحديث عن الخطابي وعن تجربته التحررية التي ألهمت العالم ككل».

المفكر علي الإدريسي وقف طويلا عند هذه النقطة محاولا الإجابة عن سؤال: «كيف يستحضر السياسي الذكرى الخمسين لرحيل الخطابي؟»، قال إن «الاحتفال بخمسينية الخطابي أطلقتها رفقة آخرين قبل سنة ونصف، ولكن للأسف تلقاها أهل الريف وليس كل المغاربة، مما يؤكد أن عبدالكريم لازال رمزا للريفيين وحدهم». وأضاف قائلا: «عدم استجابة كل المغاربة، يعني دفع الريفيين إلى العزلة والمطالبة بأشياء قد تخل بوحدة الأمة وتماسكها». متسائلا في هذا الصدد: «بأي حق نعطي الخطابي لأهل الريف وحدهم، وماء العينين لأهل الصحراء وحدهم، وعلال الفاسي لأهل فاس وحدهم»، وأدرف «إذا تعمق مثل هذا، فعلينا أن نقرأ اللطيف مجددا على وحدة هذا الشعب وتماسكه وتضامنه».

هذا الجفاء يرجعه الإدريسي إلى الطبقة السياسية التي أهملت محمد بن عبدالكريم وتجربته التحررية، بل اتفقت من أجل ذلك. وأورد الإدريسي في هذا الصدد رسائل وخطابات حيث أشار إلى موقف السلطان مولاي يوسف من الخطابي الذي كان يصفه بـ«الفتان أسوة بفرنسا التي أطلقت عليه صفة الروكي»؛ ثم لما هزم الخطابي أمام فرنسا وإسبانيا وقع احتفال بباريس حضره رئيسا فرنسا وإسبانيا والسلطان مولاي يوسف، وكان فيه ثناء السلطان على انتصار الجيش الفرنسي والمغرب على عبدالكريم بقوله: «قدمنا إلى هذه الديار بعد الانتصار الباهر الذي أحرزه الجنود الفرنساوية والمغاربة الذين يرجع إليهم الفضل في قطع جرثومة العصيان من ولايتنا». وذلك في خطاب مولاي يوسف الذي ألقاه في باريس بتاريخ 26 يوليوز 1926 بمناسبة إحياء الذكرى 137 لقيام الثورة الفرنسية.

واستمرت محاصرة الخطابي حين كان في المنفى، بحيث لم يزره أي سياسي مغربي، وبعدها في مصر حيث عاش المرحلة الثالثة في حياته ومات فيها. الإدريسي يشير في هذا الصدد إلى ما جرى في محادثات «إيكس ليبان» حيث عارضها الخطابي فيما وافق على نتائجها زعماء الأحزاب السياسية حينها، ولازالت صرخة الخطابي مدوية – يضيف الإدريسي – عندما قال بـ«أن المغرب لا يستطيع أن يعيش بدون صحرائه» ذات راهنية قوية إلى اليوم.

وأكد الإدريسي، استنادا إلى وثائق وتصريحات لقيادات مغربية مثل الفقيه البصري، أن الاجتماع الذي عُقد في باريس بين قادة الأحزاب الوطنية مع الملك، بعد عودته من المنفى، تم الاتفاق فيه على «محاصرة المقاومة وجيش التحرير، وقطع الطريق على عبدالكريم».

وأكد أن هذا التواطؤ على تجاهل الخطابي ومحاصرته تكسر لأول مرة حين تولى عبدالرحمان اليوسفي الوزارة الأولى في حكومة التناوب، حيث قرر لأول مرة إحياء ذكرى أنوال سنويا، وأوكل المهمة إلى المندوبية السامية للمقاومة وأعضاء جيش التحرير، بالرغم من «أن مقاومي أو مجاهدي حرب التحرير الريفية وغيرهم ممن شاركوا في حروب مقاومة الغزو الاستعماري غير مشمولين بالقانون الخاص بإنشاء المندوبية السامية للمقاومة وأعضاء جيش التحرير ومهامها» يؤكد الإدريسي.

### إنصاف الخطابي العدخل الرئيسي إلى قلوب الريف

كسر قرار محاصرة الخطابي من لدن اليوسفي كان مرتين: الأولى كانت في السبعينيات بحيث نظم ندوة دولية في باريس سنة 1973، والثانية حين قرر، وهو وزير أول، إحياء ذكرى معركة أنوال الشهيرة التي انتصر فيها الخطابي على الجيش الإسباني وحرّر إثر ذلك جزءا كبيرا من منطقة الريف وجبالة. الخطوة الثانية يبدو أنها تسهم تدريجيا في كسر الحصار الذي ضرب من لدن الدولة والأحزاب على تجربة الخطابي التحررية.

مصطفى المانوزي، رئيس المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف، نوّه بالخطوات التي يقوم بها الملك محمد

الإدريسي: بأي حق نعطي الخطابي لأهل الريف وحدهم، وماء العينين لأهل الصحراء وحدهم، وعلال الفاسي لأهل فاس وحدهم

ساعف: الخطابي كان يحمل مشروعا إصلاحيا، يرتكز على إصلاح البلد في ارتباط بقيم الحرية وبهدف تحقيق الاستقلال

« كيف يقرأ السياسي تجربة عبد الكريم الخطابي ؟ » أو « هل بالفعل يشكل الخطابي عقدة للسياسيين المغاربة » ، محاور تناولتها ندوة خصصت لأسد الريف، نهاية الأسبوع، وقدمت خلالها قراءات لتجربته، ولعلاقة الصمت الذي تم به التعامل مع تجربة الخطابي بالتهميش الذي عاشته منطقة الريف.

## المانوزي: المدخل الأساسي لقلوب الريفيين هو استعادة جثمان الخطابي إلى بلده

## بوعياش: «التحريات وكشف الحقيقة لم تكن كاملة بخصوص منطقة الريف.. وموقف السلطات من الخطابي ترتب عليه تعامل استثنائي للدولة مع الريف ككل

## الأزمي: الخطابي بصم الريف والمغرب ككل.. وإخراج متحفه إلى الوجود بحاجة إلى تمويل

السادس بزياراته المتكررة إلى منطقة الريف، لكنه استدرك قائلا: «ينبغي أن ندرك أن الزيارات والاستثمارات غير كافية، المدخل الأساسي لقلوب الريفيين هو استعادة جثمان الخطابي إلى بلده». إن «استعادة الرفات هو أول خطوة نحو المصالحة مع الريف».

وأكد المانوزي على أن سؤال الحقيقة لايزال يطرح تجاه هذه المنطقة من المغرب، وأردف: «الدولة لازالت تعتبر منطقة الريف خصما عنيدا»، بينما «الريف أدى ثمنا مثل باقي مناطق المغرب، ولكن بشكل تعسفي أكبر». أما المدخل الثاني بحسب المانوزي فهو «إجبار إسبانيا على الاعتذار للريف وللمغرب، وجبر الضرر الفردي والجماعي».

أما أمينة بوعياش، الرئيسة السابقة للمنظمة المغربية لحقوق الإنسان، فقد أكدت من جهتها على أن الخطوات التي قامت بها الدولة تجاه منطقة الريف لازالت ناقصة. وأشارت بوعياش في هذا الصدد إلى أن الشهادات التي أدلى بها مواطنون من المنطقة «كان الخطابي حاضرا في خلفيتها»، وأكدت أن «التحريات وكشف الحقيقة لم تكن كاملة بخصوص منطقة الريف». وأردفت أن «موقف السلطات من الخطابي ترتب عليه تعامل استثنائي للدولة مع الريف ككل».

بل إن بوعياش اعتبرت أن التوترات التي تعيشها المنطقة اليوم، في جزء كبير منها، تعبير عن امتعاض لساكنة المنطقة من تعامل الدولة مع الخطابي وتجربته التحررية، وقالت إن «معرفة الحقيقة كاملة، قد تمكننا من الخروج بالمنطقة إلى أن تستوعب بشكل إرادي أهمية العمل من داخل المؤسسات».

وكان إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، قد تعرض في مداخلته للجهود التي بذلها المجلس من أجل إنصاف تجربة الخطابي ومنطقة الريف، وأكد أن الخطابي «بصم ذاكرة الريف والمغرب بصفة عامة»، وتطرق الأزمي إلى عدة إجراءات اتخذها المجلس تجاه منطقة الريف من قبيل «دعم الدراسات والبحوث والأفلام الوثائقية»، وكذا «إحداث متحف في المنطقة».

كما أوصت بذلك هيئة الإنصاف والمصالحة، تقرر أن يحتضنه مقر الباشوية سابقا بالحسيمة، مشيرا إلى أن إخراج المتحف يحتاج إلى تمويل، بينما لا يتجاوز التمويل المتوفر لحد الآن 600 مليون سنتيم.

### الخطابي بحاجة إلى قراءة متكاملة

في مقابل التأكيد على الحاجة إلى تاريخ وتوثيق تجربة الخطابي التحررية، ورفع الحصار عنه، ألح عبد الله ساعف، أستاذ العلوم السياسية، إلى الحاجة كذلك في قراءة أفكار الخطابي ومواقفه «قراءة متكاملة». ساعف أكد أن «هناك منظومة متكاملة، وهناك سيرورة متسقة، ويستحق فكر الخطابي أن يعالج من هذه الزاوية وليس عبر ما قاله عنه الآخرون».

ساعف رجع في هذا الصدد إلى وثائق للخطابي أو انتجت حوله، محاولا استقراء فكره السياسي ليخلص إلى أن نصوص الخطابي توضح أن مرجعية الرجل ثلاثية: فهو «كان سلفيا، ولكن ليس بالمعنى الذي نعرفه اليوم»، كما «كان مؤمنا بالمقاومة لمسلحة ضد المستعمر، وليس الجهاد»، وكان «منحازا للإصلاح، أكثر مما كان منحازا للتغيير الجذري».

ويضيف ساعف أن الخطابي كان يحمل مشروعا إصلاحيا، يرتكز على إصلاح البلد في ارتباط بقيم الحرية وبهدف تحقيق الاستقلال، مشيرا إلى أن خطاباته تمتح أكثر من مفاهيم الديمقراطية، والحرية، وتقرير المصير، والمساواة.

هذا المشروع وضع له الخطابي إطارا مؤسساتيا، تمثل في الجمهورية/الدولة الريفية، لكن ليس بمعنى الانفصال وإنما بالمعنى التاريخي الذي كانت عليه الجهات والمناطق في علاقتها بالسلطة المركزية. كما وضع دستورا كتبت منه 40 مادة لكن أحرق في أجدير، ولكن «في مرحلة القاهرة، يضيف ساعف، تأكدت أفكار الخطابي التي تفيد انحيازه إلى السيادة الشعبية وإلى الديمقراطية».

وإلى جانب هذا الإطار المؤسساتي، هناك سياسات للخطابي تؤكدها الوثائق المتوفرة لحد الآن، أبرزها السياسة القضائية، التي جعل الخطابي من «الشريعة الإسلامية» مصدرها الأساسي، لكن «المبادئ الأساسية للشريعة وليس كما يفهمها البعض». وأوضح ساعف كذلك أن الخطابي كان مؤمنا ومرتبطا بمبدأ استقلالية القضاء، وكرّسه خلال تجربته التحررية تلك.

ويجد مبدأ المساواة في فكر الخطابي تجلياته في «تنظيم الفضاء العمومي»، ساعف قال إن الخطابي دافع وكرّس هذا المبدأ بين الجميع، قبائل وأفراد وغيرهم، بل إنه «شكل منظومة ضرائب أساسها مبدأ المساواة»، ليخلص إلى أن الحاجة ملحة اليوم لإعادة قراءة الخطابي انطلاقا من فكره أولا وأخيرا وليس عبر ما يقوله الآخرون عنه.

6866/1

# تعزيز العلاقة بين المجتمع المدني والبرلمان يتطلب مزيدا من «الانفتاح والشفافية»

فتن العفاني

أكد رئيس مجموعة الديمقراطية والحداثة، كمال لحبيب، على ضرورة خلق آليات مؤسساتية جديدة داخل المؤسسة البرلمانية لتيسير العلاقة مع المجتمع المدني، على أن يتم اتخاذ مجموعة من التدابير لمواجهة التحديات التي باتت تواجه البرلمان والمرتبطة بعنصر الانفتاح على المواطنين وإتاحة ولوجهم وعنصري الشفافية والفعالية .

وأوضح كمال لحبيب، في اللقاء الذي نظمته مجموعة الديمقراطية والحداثة، السبت الماضي بالرباط حول موضوع «المجتمع المدني والبرلمان: أية علاقة لتكريس الديمقراطية»، أن البرلمان والمقتضيات الجديدة التي تضمنتها الوثيقة الدستورية وإكراهات المرحلة باتت تفرض وضع آليات تسمح بحوار دائم ومنظم بين البرلمانيين ومنظمات المجتمع المدني، داعيا في هذا الصدد إلى مأسسة هذا الحوار خاصة المتعلق بالسياسات العمومية.

فالأمر يرتبط، في نظر المتحدث، بالأزمة التي باتت تعيشها الديمقراطية التمثيلية والتي جاءت مضامين الدستور الجديد لتتجاوزها من خلال اقتراح الديمقراطية التشاركية، على اعتبار أن أزمة التفويض عامة وتعاني منها جميع المؤسسات بما فيها الأحزاب والنقابات... ووحدها الجمعيات، من وجهة نظر المتحدث، مازالت تحتفظ بثقة المواطنين بالنظر لمقاربة القرب التي تعتمدها اتجاه المواطنين.

وقال في هذا الصدد «إن الدستور الجديد أجاب عن هذه الأزمة من خلال دسترة الديمقراطية التشاركية التي يمكن أن تترجم عبر الحق في تقديم العريضة، والاقتراح التشريعي...، كما عمل على دسترة دور الجمعيات في وضع وتتبع ومراقبة السياسات العمومية.

وشدد كمال الحبيب على أهمية التوفر على مؤسسة برلمانية فعالة تقدم للمواطن البسيط إمكانية المشاركة في إعداد السياسات التي تمس حياته اليومية، وتعمل على إرساء دولة القانون وحماية لحقوق الإنسان والإشراف على شفافية الحكامة وضمان توافق الخصوصية الوطنية مع الإكراهات الدولية.

ومن خلال التوصيات التي أقرتها الدراسة، شدد كمال لحبيب على ضرورة إعمال مضامين الدستور الخاصة بالديمقراطية التشاركية والجهوية على اعتبار أن البديل لأزمة الديمقراطية التمثيلية لن يكون سوى من خلال تعدد أقطاب القرار، وتسريع مسلسل الحوار العمومي، مقترحا، في هذا السياق، رفع السرية عن أشغال اللجان البرلمانية من خلال إعادة النظر في فصل الدستور الجديد الذي ينص على سرية اجتماعات لجان البرلمان وجعل أشغالها علنية، وتمكين ممثلي المجتمع المدني من المشاركة في أعمال اللجان الدائمة وجلسات الاستماع العمومية، فضلا عن وضع قواعد واضحة وشفافة حول سير أعمال المؤسسة التشريعية وإصدار قانون يضمن الحق في الوصول إلى المعلومة مع تطوير استراتيجية للتواصل مع مختلف الأطراف.

من جهته، أشار رئيس مجلس المستشارين، محمد الشيخ بيد الله، في هذا اللقاء الذي نظم بشراكة مع الكلية متعددة التخصصات بأسفي، والفضاء الحر للمواطنة والتكوين والتنمية بالمحمدية، والنسيج الجمعوي لإقليم أزيلال والحركة الشبابية لمنتدى بدائل المغرب، إلى أن «الدستور أرسى الديمقراطية، وقد حان الوقت كي نتجسد ممارستها بالملموس في الواقع»، مؤكدا على أهمية التكامل بين جميع الفاعلين لتعزيز العلاقة بين البرلمان والمجتمع المدني وضمان رفاهية عيش المواطنين.

من جانبه، أكد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، الحبيب الشوباني، أن التمثيلية والفعالية والشفافية وسهولة الولوج للبرلمان «تعاني من عدة عراقيل»، متسائلا حول عدد المبادرات التشريعية للفاعلين في المجتمع المدني من أجل تفعيل مقتضيات الدستور وفعالية البرلمان.

ودعا الشوباني، في هذا السياق، الفاعلين في المجتمع المدني إلى مشاركة نشيطة من أجل تسريع دور البرلمان والنهوض به، مؤكدا ضرورة قيام علاقة تفاعلية بين المجتمع المدني والبرلمانيين قصد إرساء الديمقراطية.

من جهته، شدد رئيس اللجنة الجهوية الرباط - القنيطرة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، عبد القادر أزريع، على أهمية دسترة دور المجتمع المدني، وضرورة إرساء علاقة مؤسساتية بين البرلمان والفاعلين في المجتمع المدني، مبرزا أهمية انفتاح البرلمان على المواطنين والانسجام بين فاعلي المجتمع المدني والمؤسسة البرلمانية من أجل إقامة ديمقراطية حقيقية.

ويتوخى هذا اللقاء الوطني فتح نقاش حول أهم خلاصات الدراسة حول «حصيلة الممارسات البرلمانية»، وأهم توصيات المشاركين في اللقاءات الجهوية للمجتمع المدني التي مهدت له، إلى جانب تقديم المرتكزات الأساسية لإحداث مرصد وطني لمتابعة العمل البرلماني وآليات ومؤشرات الرصد من أجل برلمان في خدمة الديمقراطية.

# مختصرات

## مراكش

2694/6

قدمت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان لجهة مراكش وآسفي، خلال انعقاد دورتها العادية الرابعة، تقريرا عاما عن عملها خلال سنة من تنصيبها. واستعرضت أوراش عمل اللجن الموضوعاتية وبرامج العمل المقترحة على مستوى الأقاليم، كما حددت أجندة عملها خلال الشهور الثلاثة المقبلة.

وأوضح رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بمراكش وآسفي محمد مصطفى لعريصة، خلال كلمة بالمناسبة، أن مهام اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان تتقاطع مع أولويات عمل المجلس الوطني، بحيث تعمل على رصد العمل الحقوقي وترسيخ التربية على حقوق الإنسان على المديين المتوسط والبعيد، مع متابعة أوضاع انتهاكات حقوق الإنسان، مشيرا إلى أن هذه اللجنة تعمل جاهدة على إثراء الفكر في القضايا الأساسية الهادفة إلى ترسيخ المسار الديمقراطي مع الأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الجهوية.

واضاف أن اللجنة قامت بعدة أنشطة منذ تنصيبها، همت بالخصوص زيارة السجون للاطلاع على الوضعية الصحية الاستشفائية المتعلقة بالأمراض العقلية للسجناء، فضلا عن تفعيل برامج تحسيسية وثقافية تدمج البعد المدرسي بكل مستوياته، وكذا تنظيم ندوات فكرية همت القضايا الحساسة المرتبطة بحقوق الإنسان.وأوضح لعريصة أن برنامج عمل اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان يهم أيضا القيام بمسح للمجال الحقوقي بالجهة، وتقوية النسيج الاجتماعي، وتنظيم قافلة متنقلة بأقاليم الجهة للتحسيس بحقوق الأشخاص المعاقين، بالإضافة إلى الحفاظ على الهوية والذاكرة المغربية على المستوى الجهوي وإيلاء أهمية كبرى لموضوع إصلاح منظومة القضاء.تجدر الاشارة إلى أن مهام اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان لجهة مراكش وآسفي، التي تم تنصيبها سنة 2012، تهم تتبع ومراقبة وضعية حقوق الإنسان بالجهة وتلقي الشكايات المتعلقة بادعاءات انتهاك حقوق الإنسان، فضلا عن قيامها بتنفيذ برنامج المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومشاريعه المتعلقة بمجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها بتعاون مع كافة الفاعلين الجهويين

Annahar Al Maghribia
النهار المغربية
يومية مستقلة

# البحث في أسباب تنامي ظاهرة الزواج بالفتاة القاصر

بني ملال

شكل موضوع «إشكالية زواج الفتاة القاصر» محور يوم دراسي نظمته جمعية نور للتضامن مع المرأة القروية السبت بنادي القروسية بمدينة بني ملال. بدعم من «مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية» بمشاركة الرابطة الديمقراطية فرع بني ملال واللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بني ملال خريبكة وفاعلين حقوقيين. وأكد المشاركون في هذا اللقاء على مناقشة شريط فيديو قصير حول «زواج الفتاة القاصر» من إنجاز الجمعية. ومناقشة موضوع زواج الفتاة القاصر في ظل مدونة الأحوال الشخصية والاحصائيات الوطنية منها والدولية التي تفيد أن زواج القاصرات ظاهرة شائعة في المجتمع انتشرت بسبب الثقافة السائدة في الأوساط الشعبية التقليدية التي ترى في الزواج حصنا ومآلا طبيعيا للفتاة حتى قبل بلوغها. وقالت رئيسة الجمعية أنيسة نفراشي إن هاته الإحصائيات والبحوث المنجزة في الموضوع تؤكد أن الفوارق الاجتماعية خاصة في العالم القروي تؤثر سلبا على القدرات الاقتصادية للأسرة وغالبا ما تكون الفتيات ضحية هذا الوضع فيحرمن من التعليم ما يدفع الأسر إلى ترويجهن ولو في سن مبكرة بسبب العوز. وأكدت أن السبب الرئيسي في انتشار هذه الظاهرة هو غياب سياسة تعليمية تهم الفتيات بصفة خاصة وضعف الاستثمار في التربية في العالم القروي الذي يؤدي إلى اتساع فجوة التمدرس بجميع المستويات ويحد من فرص الفتيات في التربية والتعليم.

مبرزة أن خطورة الأمر تزداد بلجوء عدد من العائلات خاصة في القرى إلى تزويج بناتهم بالفاتحة ما ينعكس سلبا على الأطفال. وما أدى بوزارة العدل وجمعيات المجتمع المدني إلى إطلاق حملات تحسيسية عديدة لحث الأزواج على ثبوت الزوجية قانونيا. من جهته أشار قاسم هنتور مستشار لدى الجمعية إلى سلبيات زواج الفتاة القاصر منها الحرمان من استكمال تعليمها الابتدائي والثانوي ومصادرة حقها في اختيار شريكها في الحياة الزوجية. والتعرض لحالات صحية خطيرة ونفسية صعبة. والضرر بجسدها غير القادر على تحمل الحمل والولادة. وتحمل مسؤوليات وأعباء فوق طاقتها. والتعرض إلى الخلافات الزوجية والعنف العائلي. ومصادرة حقها في النمو العاطفي والعقلي والصحي السليم. وحقها في التمتع بالحياة وبصباها.

وأبرز أن مدونة الأسرة كانت لبنة نضال المجتمع المدني والحقوقي خاصة الجمعيات النسائية حيث كرمت المدونة المرأة وجعلتها متساوية مع الرجل في سن الزواج وتحديده في 18 سنة (المادة 19). عملا بنبعض أحكام المذهب المالكي مع تخويل القاضي إمكانية تخفيضه في الحالات المبررة المادتان 20و21 من المدونة. وأشار بالمناسبة إلى أن الجمعيات الحقوقية والمجتمع المدني تدعو إلى حذف المادتان 20و21 من المدونة وتجريم زواج القاصرات مع سن عقوبة لكل من زوج فتاة قاصرا (الأب أو الوالي الشرعي). وتوحيد مسطرة زواج القاصر في جميع محاكم المملكة.

تزويج 35 ألف فتاة سنة 2010

# جهة تادلة أزيلال الأولى في تفشي ظاهرة تزويج القاصرات

بني ملال: محمد رفيق

احتضنت قاعة التكوين بالنادي الملكي للفروسية ببني ملال، السبت الماضي، يوما دراسيا حول إشكالية زواج القاصرات في المغرب، نظمته جمعية نور للتضامن مع المرأة القروية، افتتح اللقاء بكلمة للمسؤولة عن الجمعية، أشارت فيها إلى أن الظاهرة شائعة في المجتمع، بسبب الثقافة السائدة في الأوساط الشعبية التقليدية، التي ترى أن الزواج حصنا طبيعيا للفتاة، وإن كان ذلك قبل بلوغها.

وتنتشر هذه الظاهرة بشكل كبير في العالم القروي، وتؤثر سلبا على القدرات الاقتصادية للأسرة، وغالبا ما تكون الفتيات ضحية هذا الوضع، فيحرمن من التعليم، ما يدفع الأسر إلى تزويجهن ولو في سن مبكرة، بسبب الفقر.

انطلقت أشغال اليوم الدراسي بعرض شريط حول زواج القاصرات، من إنجاز جمعية نور، عرض صورا مثيرة لظاهرة زواج القاصرات، وقدم مستشار الجمعية قاسم هنتور، مداخلة حول الموضوع، أشار فيها لجملة من الإحصائيات الخاصة بالظاهرة، بالاستناد إلى معطيات إحصائية لوزارة العدل والحريات، بداية من 2007، إذ تم تزويج 29.900 فتاة قاصر، و31.000 في سنة 2008، و33 ألفا في 2009، و35 ألفا في 2010، و4 آلاف في سنة 2011. وبلغت طلبات الزواج بالعالم القروي، 25.300 طلب، بمعدل 57 في المائة، و19.300 في المدن، بمعدل 43 في المائة، ليتضح أن الظاهرة تشمل الوسطين القروي والحضري، وتتصدر جهة تادلة باقي جهات المغرب في زواج القاصرات.

وركزت المداخلة الديمقراطية لحقوق المرأة حول زواج القاصر، على أن الظاهرة متفشية، رغم تنزيل مدونة الأسرة، وتقنينها بمقتضى الفصلين 20 و21.

وقدمت المتدخلة باسم الرابطة، إحصائيات بخصوص مدينة بني ملال، استنادا إلى معطيات خاصة قاضي تاكزيرت، والمحكمة الابتدائية ببني ملال، حيث تم تسجيل أكثر من 1200 طلب زواج، من 2008 إلى 2011، بمعدل 300 طلب في كل سنة، وتم قبول 658 طلبا، بما يقارب 150 طلبا في السنة، من خلال إحصائيات مدينة بني ملال، ما يدل، من جهة، على استمرار عدم وعي المواطنين والمواطنات، بروح وفلسفة قانون الأسرة، من جهة أخرى، عدم القيام بالحملات الضرورية في التوعية، والتحسيس بخطورة هذا النوع من الزواج، بالإضافة إلى تساهل المحاكم في مواجهة هذه الظاهرة، معللة ذلك بفقر الأسر وعدم تمدرس الفتيات، والعادات والتقاليد السائدة في المنطقة، إضافة إلى الفقر.

واختتم الملتقى بمداخلة لممثل اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان، حول زواج القاصرات والمقاربة الحقوقية، ارتباطا بفصول المدونة، والمواثيق الدولية الخاصة بالطفل وزواج القاصرات، وما يعكس ذلك من عنف ضد الطفولة، واغتصاب لحقوقها، ويرسخ البيع والاتجار في الطفولة، قبل أن يفتح النقاش، بتقديم شهادات صارخة من إقليم أزيلال، خاصة بمنطقة آيت امحمد، ومحيط المنطقة عامة، مع الإلحاح على تعليم الطفولة، وتنزيل بنود المواثيق الدولية، ومحاربة الظاهرة بواسطة التوعية، من طرف الحكومة وجميع الأطراف المتدخلة.

# مسؤول أممي: المجتمع المدني يعد فاعلا رئيسيا في مسلسل ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان والنهوض بها بالمغرب

84M13

■ مراكش (و م ع) – أكد ممثل منظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونسيف) بالمغرب، أليوس كامو راغي، يوم الخميس المنصرم، بمراكش، أن المجتمع المدني يعتبر فاعلا رئيسا في مسلسل ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان والنهوض بها بالمغرب.

وأضاف كامو راغي، في كلمة خلال لقاء تواصلي خصص لإطلاق مشروع لتعزيز قدرات المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حماية حقوق الأطفال والنهوض بها، أن مساهمة والجهود التي يبذلها المجتمع المدني في هذا المجال تحظى باعتراف الهيئات الدولية، مسجلا أن الدستور الجديد للمملكة يعترف هو الآخر بدور المنظمات غير الحكومية في مجال ترسيخ والنهوض بثقافة حقوق الإنسان بصفة عامة وحقوق الأطفال بشكل خاص.

وأبرز أن مشروع تعزيز قدرات المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حماية حقوق الأطفال والنهوض بها، الذي تسهر عليه المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان بشراكة مع منظمة اليونسيف، ستستفيد منه في البداية جهتين تم تحديدها سلفا، قبل أن يتم تعميمه على كافة جهات المملكة.

من جانبه، أبرز الكاتب العام للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، عبد الرزاق روان، أن المغرب يتميز بمجتمع مدني قوي وحيوي راكم تجربة كبيرة في مجال حماية حقوق الإنسان والطفل، مشيرا إلى أن هناك العديد من التحديات التي يتعين رفعها، بالنظر إلى التزامات المملكة الدولية، وأيضا، الوطنية المتعلقة بتفعيل مقتضيات الدستور الجديد خاصة ما يتعلق بحقوق الطفل.

وأضاف أن هذا المشروع يهدف إلى تعزيز قدرات المنظمات غير الحكومية في مجال التفاعل مع النظام الأممي لحقوق الإنسان، مؤكدا أن المملكة وفي إطار التزاماتها الدولية لا تتوانى في الانخراط في مسلسل تعزيز حقوق الطفل.

من جانبه، سجل رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بمراكش، محمد مصطفى لعريصة، أن المغرب حقق منجزات كبيرة في مجال حقوق الإنسان، خاصة من خلال المصادقة على الاتفاقيات الدولية ورفع بعض الطابوهات في ما يتعلق بحقوق الطفل، مؤكدا أن النهوض بحقوق الطفل يعد موضوعا "شائكا وأساسيا" بالنظر لهشاشة هذه الشريحة من المجتمع.

ويندرج هذا اللقاء في إطار الشروع في تنفيذ المشاريع المقترحة في اتفاقية الشراكة بين المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان وصندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة، والمتعلقة بالنهوض بحقوق الطفل من خلال رفع قدرات الجمعيات العاملة في هذا المجال، بتنسيق مع قطاعات التربية الوطنية والتضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية والشباب والرياضة، إلى جانب المرصد الوطني لحقوق الطفل.

ويهدف هذا اللقاء إلى التعريف بأهداف ومكونات مشروع تعزيز قدرات المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حماية حقوق الأطفال والنهوض بها، الذي ستستفيد منه 55 منظمة غير حكومية عاملة في هذا المجال بجهة مراكش تانسيفت الحوز وسوس ماسة درعة، كما يعتبر مناسبة لتقاسم الرؤى ومناقشة المعايير المعتمدة من أجل انتقاء الجمعيات المقترحة للانخراط في تنفيذ المشروع.

ويتضمن البرنامج التكويني المعد في إطار هذا المشروع عدة محاور تتعلق بـ"متابعة تنفيذ الالتزامات الوطنية المنبثقة عن اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل وبروتوكولاتها الإضافية"، و"المقاربة المبنية على حقوق الإنسان"، و"التواصل من أجل التنمية"، و"البرمجة المبنية على النتائج"، و"المساهمة في خلق شبكات جمعوية".